

عدنان حسين يونس - التمويل الخارجي واثاره في بلدان عربية مختارة في ظل سياسات
الإصلاح الاقتصادي - (اطروحة دكتوراه) الجامعة المستنصرية - كلية الإدارة والاقتصاد - قسم

اقتصاد - ٢٠٠٧

أولاً: الخلاصة والاستنتاجات

١. لقد بات الاقتصاد الرأسمالي العالمي يعوّل كثيراً على الاستثمارات المالية بعدّها محركاً للنمو الاقتصادي، بعد أن أصبحت هذه الاستثمارات الطابع المميز للعلاقات الاقتصادية العالمية وإحدى الآليات الفاعلة في علاقات التبادل اللامتكافئ بين البلدان الرأسمالية المتقدمة والبلدان النامية، وسبباً لمزيد من عولمة الإنتاج والتجارة الخارجية.

٢. لقد ازدادت توجهات الاقتصاد الرأسمالي نحو توثيق صلاته المالية والاقتصادية على الصعيد العالمي، وتوسعت رؤوس أمواله في اقتحام مجالات استثمارية عديدة حول العالم بفضل الدور المتعاظم للشركات عابرة القوميات، والمهام الجديدة التي أنيطت بصندوق النقد والبنك الدوليين في مجال سياسات الإصلاح الاقتصادي والتمويل الخارجي للبلدان النامية، وفي إطار نشر مبادئ حرية التجارة التي تكفلت بها منظمة التجارة العالمية، وذلك من أجل تنويع العوائد اللازمة لإدامة النمو في الاقتصاد الرأسمالي، ليس فقط من عمليات الإنتاج والتجارة الخارجية، وإنما أصبح لعوائد الاستثمارات المالية نصيباً وافراً في دعم مصادر الإيرادات الخارجية لاستمرار إعادة الإنتاج الرأسمالي والحد من مظاهر الركود والبطالة والعوامل المسببة للأزمات الاقتصادية.

٣. إن التطور الذي حصل في مهام صندوق النقد والبنك الدوليين تجاه البلدان النامية، لاسيما فيما يتعلق بفرض سياسات إصلاح اقتصادي على هذه البلدان والعمل على تحقيق الربط الوثيق بين هذه السياسات وعمليات التمويل الخارجي، قد وضع بلدان الإصلاح أمام تحديات جديدة تمثلت باستخدام موارد التمويل الخارجي وحتى الموارد الذاتية، وفقاً لخيارات وصفات الإصلاح، وليس وفقاً لخيارات التنمية الوطنية المستقلة. ومن ثم فقد أصبح الهدف الأساس من التمويل والإصلاح يتمثل في تعزيز وإدامة الجدارة

الاتئمانية لاسيما بعد أزمة المديونية الخارجية عام ١٩٨٢، فضلاً عن خلق الفرص اللازمة للاستثمارات الأجنبية في هذه البلدان وضمان تحويلات عوائد التمويل ورؤوس الأموال إلى البلدان الموردة للقروض والاستثمارات.

٤. إن منظري إدارة الأزمات الرأسمالية، سواء الكنزيين منهم أو النيوكلاسيكيين، لم يتعرضوا لجوهر مشكلات التخلف والتنمية في البلدان النامية. وأن الدور الجديد لمؤسسات بريتون وودز في ظل العولمة، قد ساعد على نشر الطروحات المتعلقة بسياسات الإصلاح والترويج لها حول العالم، وعدّها المخرج والحل المعاصر الذي يجلب التنمية والتطور لبلدان الإصلاح الاقتصادي. ومن ثم فقد باتت مشكلات التنمية لا تتمثل في التبعية الاقتصادية والمالية فحسب، وإنما أيضاً بالتبعية الفكرية وعولمة الثقافة الرأسمالية ومحاولة تطبيقها على واقع مختلف ضمن مجتمعات البلدان النامية.

٥. إن الحلول التي يطرحها صندوق النقد والبنك الدوليين من خلال سياسات الإصلاح الاقتصادي، إنما تهدف بالأساس إلى تنشيط حركة رؤوس الأموال العالمية، كالخصخصة وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويل المديونية الخارجية للبلدان النامية إلى استثمارات داخل هذه البلدان، ووسيلة من وسائل تمويل استيراداتها من البلدان الرأسمالية المتقدمة، في ظل الارتفاع المتزايد في أسعار الفائدة وتدهور شروط التبادل التجاري العالمي واستمرار استنزاف الفوائض الاقتصادية المتولدة في البلدان النامية.

٦. إن سياسات الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد والبنك الدوليين، وما اتصل بها من تمويل خارجي، قد مثلت آلية من آليات التكيف والتصحيح الهيكلي للاقتصاد الرأسمالي نفسه أكثر من كونها أداة من أدوات الإصلاح والتنمية في البلدان التي التزمت بتطبيقها. وقد ساهمت في إحداث تغييرات عميقة في وظائف الدولة الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحويل دور الدولة من عنصر أساس في عملية الإنتاج والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى وسيط مالي بين رأس المال الأجنبي والاحتياجات المستمرة إلى الموارد المالية التي يجري تغطيتها بعقد القروض الخارجية وتوفير الحوافز والبيئة المشجعة للاستثمارات الأجنبية.

٧. على الرغم من حصول تحول واضح نحو تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في معظم البلدان النامية، كمصدر من مصادر التمويل الخارجي وتفضيله على القروض الخارجية، لاسيما بعد أزمات المديونية الخارجية وتطبيق سياسات الإصلاح التي ساهمت في إزالة العداء للاستثمارات الأجنبية الخاصة، إلا أن تفاقم أعباء الديون قد استمر في البلدان المدينة، فضلاً عن أن الاستثمارات الأجنبية في هذه البلدان قد اتجهت نحو الأنشطة الخدمية والصناعات التصديرية المربحة دون مراعاة الاحتياجات التنموية. ومن ثم فقد أصبح العديد من البلدان النامية بمثابة منصات تصدير لمنتجات الشركات العالمية من أجل الحصول على الأرباح وتحويلها إلى الخارج على حساب حالة الاختلالات الاقتصادية في هذه البلدان وكبح تطور رؤوس الأموال الوطنية ومشاركتها في التنمية لاسيما فيما يتعلق بالمشروعات الوطنية الواعدة بسبب المنافسة الشديدة التي تتعرض لها من قبل المشروعات الأجنبية، وما نجم عن ذلك من احتواء للنمو الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي، وللقرار الاقتصادي المستقل والتنمية الذاتية المستندة على الخيارات الوطنية.

٨. لقد سعى عدد من البلدان العربية إلى إتباع نهج الإصلاح الاقتصادي وفقاً لوصفات صندوق النقد الدولي، انسباقاً مع متطلبات الأوضاع العالمية ومحاولة للتخلص من الأعباء الشديدة التي نجمت عن المديونية الخارجية، ورغم ما تضمنته سياسات الإصلاح من إجراءات تقشفية باتجاه ضغط الإنفاق العام وتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، إلا أن أعباء المديونية الخارجية قد تفاقمت في بلدان الإصلاح العربية، مما يشير إلى استمرار الاعتماد المالي على الخارج.

٩. لقد بقيت القروض والمساعدات الخارجية تشكل النسبة العظمى من مصادر التمويل الخارجي في بلدان الإصلاح العربية في كل من مصر والأردن وتونس، وأن تعزيز الجدارة الائتمانية من خلال سياسات الإصلاح الاقتصادي كان واضحاً في مصر، إذ انخفضت نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٩١.٧% في عام ١٩٩٠ إلى ٣٩.٦% في عام ٢٠٠٤. كما انخفضت نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات من ٢٣.١% إلى ٩.٥%، وازدادت نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى إجمالي المديونية من ٨.٢% إلى ٤٥.٨% خلال المدة المذكورة. ومع ذلك فإن إجمالي المديونية الخارجية لمصر ظل مستقراً

تقريباً، إذ بلغ (٣١٠٩٩) مليون دولار في عام ٢٠٠٤ بعد أن كان يمثل (٣٢٥٥١) مليون دولار في عام ١٩٩٠.

١٠. ولم تتمكن سياسات الإصلاح الاقتصادي في الأردن من تخفيض إجمالي المديونية الخارجية والتي بلغت (٧٥٣٤) مليون دولار في عام ٢٠٠٤، مقابل (٧٢٩٧) مليون دولار في عام ١٩٩٠. إلا أن هذه السياسات ركزت أيضاً على تقوية قدرة الاقتصاد على الاستمرار في الإيفاء بخدمات الديون، إذ انخفضت نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٨١.٥% في عام ١٩٩٠ إلى ٦٥.٤% في عام ٢٠٠٤. كما انخفضت نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات من ٢١.٢% إلى ١١.٤%، وازدادت نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى إجمالي المديونية من ١١.٦% إلى ٦٤.٠% خلال المدة المذكورة.

١١. إلا أن النتائج المتعلقة بالمديونية الخارجية والجدارة الائتمانية في تونس كانت أقل أهمية مقارنة بكل من مصر والأردن. إذ ازداد إجمالي المديونية الخارجية لتونس من (٧٦٩١) مليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى (١٧٤٦٧) مليون دولار في عام ٢٠٠٤. كما أن نسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تنخفض إلا قليلاً، من ٦٢.٦% إلى ٥٩.٧%، وازدادت نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى إجمالي المديونية من ١٠.٣% إلى ٢٧.٥% خلال المدة المذكورة.

١٢. لقد حظيت بلدان الإصلاح العربية بنصيب محدود من الاستثمارات الأجنبية مقارنة بالعديد من البلدان النامية الأخرى، على الرغم من التسهيلات والحوافز المشجعة التي منحت لهذه الاستثمارات في نطاق سياسات الإصلاح الاقتصادي. إلا أنه من ناحية أخرى فقد ساعدت هذه التسهيلات والحوافز على زيادة حجم الاستثمارات العربية البينية، إذ ازدادت الاستثمارات البينية الداخلة إلى مصر من (٩٢) مليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى (١١٠٩) مليون دولار في عام ٢٠٠٤، وارتفعت نسبة هذه الاستثمارات إلى الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل من ١٥.٥% في عام ٢٠٠٢ إلى ٨٨.٥% في عام ٢٠٠٤. وفي الأردن، على الرغم من ما حصل من تطور على صعيد الاستثمارات العربية البينية الداخلة والتي ازدادت من (٥) مليون

دولار في عام ١٩٩٠ إلى (٤١) مليون دولار في عام ٢٠٠٤، إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل ظل متفوقاً، إذ بلغ في حدود (٦٢٠) مليون دولار في عام ٢٠٠٤.

كما ازدادت الاستثمارات العربية البينية الداخلة إلى تونس من (٧) مليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى (٧٦) مليون دولار في عام ٢٠٠٤. في حين بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل (٦٣٩) مليون دولار في عام ٢٠٠٤.

ورغم ما تحقق من نتائج متواضعة بالنسبة للاستثمارات العربية البينية الداخلة إلى كل من الأردن وتونس، إلا أن مصر قد شهدت توسعاً واضحاً في هذا المجال. كما أن الاتجاه العام يشير إلى وجود ارتفاع في نسبة الاستثمارات العربية البينية إلى إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى البلدان العربية، إذ ارتفعت هذه النسبة من ٣٦.٠% في عام ٢٠٠٢ إلى ٤٨.٢% في عام ٢٠٠٤، مما يشير إلى وجود تحول في نمط الاستثمارات العربية في الخارج وزيادة حجم رؤوس الأموال العربية المتجهة نحو الأسواق العربية.

١٣. لقد أصبحت البلدان المنقلة بالديون، ومنها بلدان الإصلاح العربية تواجه أعباء مزدوجة لتسرب الفوائض الاقتصادية، كالأعباء الواقعة على اقتصادات هذه البلدان والناجمة عن تلبية خدمات الديون والإيفاء بتحويلات الأرباح المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر. ومن ثم فإن قدرًا كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الحاصلة فيه، إنما يستنزف من خلال ما يحول سنوياً من موارد مالية إلى الخارج. ولم تساهم سياسات الإصلاح في التخفيف من هذه الأعباء والحد من تسرب الفوائض الاقتصادية، فقد كان إجمالي صافي التحويل من القروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى مصر ذا قيمة موجبة قبل الشروع بالإصلاحات الجديدة، إذ بلغ (٨١٩.٢) مليون دولار كمتوسط للمدة ١٩٧٥ - ١٩٨٥. في حين تحول هذا التحويل إلى نقل معاكس إلى الخارج، بلغ (١٦٢٨.٧) مليون دولار كمتوسط للمدة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠.

وفي الأردن بقي حجم الموارد المالية المحولة إلى الخارج قبل الإصلاح والمتعلقة بخدمة الدين وعوائد الاستثمار الأجنبي المباشر، أقل مقارنة بمرحلة الإصلاح الاقتصادي، إذ بلغت حصيلة إجمالي التحويلات

الصافية الداخلة من القروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر (١٢٨.٦) مليون دولار كمتوسط للمدة ١٩٧٥ - ١٩٨٥. إلا أنها أصبحت تمثل قيمة سالبة كموارد محولة إلى الخارج بلغت (٣٩٠.٣) مليون دولار كمتوسط للمدة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠.

كما لم تستطع سياسات الإصلاح الاقتصادي في تونس من التقليل من حجم الموارد المحولة للخارج بشكل خدمة دين وعوائد استثمارات، إذ بلغ إجمالي صافي التحويل إلى الخارج من عوائد القروض والاستثمار الأجنبي المباشر (٦٦٩.١) مليون دولار كمتوسط لسنوات المدة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠.

١٤. لقد استطاعت مصر تحسين العلاقة بين المدخرات المحلية والاستثمارات المحلية، الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على واقع فجوة الموارد المحلية والتي انخفضت من (٣٦٢٦) مليون دولار في عام ١٩٩٥ إلى (٢٩٢) مليون دولار في عام ٢٠٠٤. إلا أن هذا الانخفاض لم يكن انخفاضاً منتظماً، حيث شهد عام ١٩٩٩ توسعاً كبيراً في فجوة الموارد بلغ (٧٤٤٦) مليون دولار، مما يشير إلى مدى التذبذب الحاصل في المتغيرات الاقتصادية التي تحكم هذه الفجوة.

ومع ذلك فإن ما تحقق من سيطرة على فجوة الموارد المالية في مصر، يعد الأفضل مقارنة بواقع هذه الفجوة في كل من الأردن وتونس. حيث لم تستطع معدلات النمو الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن من مسايرة معدلات النمو العالية في الإنفاق الاستهلاكي والذي تفوق في سنوات عديدة على الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي أدى إلى مدخرات سالبة بلغت (١٥٣) مليون دولار في عام ٢٠٠٤. وقد ساهم ذلك في تفاقم فجوة الموارد المحلية والتي بلغت (٢٤٥١) مليون دولار في عام ٢٠٠٤ بعد أن كانت تمثل (١٤٢٣) مليون دولار في عام ١٩٩٥.

كما تحققت مثل هذه النتيجة في تونس أيضاً، إذ استمرت حالة التدهور في العلاقة بين المدخرات المحلية والاستثمارات المحلية، الأمر الذي ساهم في توسيع فجوة الموارد من (٧٠٤) مليون دولار في عام ١٩٩٥ إلى (٩٦١) مليون دولار في عام ٢٠٠٤.

وقد انعكست جميع هذه التطورات في فجوة الموارد المحلية على واقع فجوة الموارد الخارجية والتي

تماثلت معها بالنتائج المتحققة.

١٥. لقد ازدادت التشوهات في هياكل الإنتاج المحلية في بلدان الإصلاح العربية من خلال تضخم الأنشطة

الخدمية وبقاء مساهمة القطاعات السلعية الأساسية متدنية في عملية تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث

لم تشكل مساهمة الزراعة في مصر سوى ١٤.٢%، ومساهمة الصناعة التحويلية لم تتجاوز ١٨.٠% من

الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٤. في حين حظيت الصناعة الاستخراجية وقطاع الخدمات بالحصة

العظمى، وازداد تركيز القوى العاملة في قطاع الخدمات بنسبة بلغت ٤٥.٥% من إجمالي القوى العاملة

في عام ٢٠٠٢، بعد أن كانت تمثل ٢١.٧% في عام ١٩٨٥.

أما في الأردن فقد انخفضت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من ٦.٣% في عام ١٩٩٠

إلى ٢.٤% في عام ٢٠٠٤، ولم تتجاوز نسبة مساهمة الصناعة التحويلية ١٨.٨% في عام ٢٠٠٤ رغم

التوسع في إقامة المناطق الصناعية المهيأة للتصدير. ويشير ذلك إلى اتساع هيمنة الأنشطة الخدمية على

الاقتصاد الأردني في ظل سياسات الإصلاح، والذي انعكس على إعادة توزيع القوى العاملة، إذ استحوذ قطاع

الخدمات على ٧٤.٧% من إجمالي القوى العاملة في عام ٢٠٠٢ بعد أن كانت تمثل ٦٩.٥% في عام

١٩٨٥.

كما انخفضت نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في تونس من ١٤.٧% في عام

١٩٩٠ إلى ١٢.٦% في عام ٢٠٠٤. في حين حققت الصناعة التحويلية زيادة نسبية من ١٦.٨% إلى

٢٠.٢% للمدة نفسها. ومن ثم فقد ظلت الأنشطة الخدمية ذات حصة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي،

وقد استحوذت على ٤٨.١% من إجمالي القوى العاملة في عام ٢٠٠٢ مقابل ٣٣.٢% في عام ١٩٨٥.

١٦. لقد توزعت فجوة الموارد الخارجية بتأثيرات متباينة على العناصر المكونة لميزان المدفوعات في بلدان

الإصلاح العربية، وقد استطاعت مصر تحسين حالة ميزان حسابها الجاري نتيجة لزيادة العوائد المتحققة

من قطاع السياحة والمرور عبر قناة السويس وتحويلات المصريين في الخارج، إلا أن حالة العجز في

الميزان التجاري قد استمرت والذي بلغ (٧٦١٦.٤) مليون دولار كمتوسط للمدة ١٩٩٥ - ٢٠٠٤. كما سجل ميزان المدفوعات الكلي عجزاً بلغ (٢٧٨١.٩) مليون دولار خلال المدة نفسها.

وعلى صعيد حالة الموازنة العامة في مصر، فقد شهدت عجزاً متزايداً بلغ (٢٩٢١.١) مليون دولار كمتوسط للمدة ١٩٩٥ - ٢٠٠٤، على الرغم مما وفرته سياسات الإصلاح من إجراءات انكماشية في النفقات العامة.

وفي الأردن شهد ميزان الحساب الجاري تذبذباً واضحاً بين حالة العجز وحالة الفائض، واستقر بحصيلة فائض بلغ (١٧٢.٩) مليون دولار كمتوسط للمدة ١٩٩٥ - ٢٠٠٤. إلا أن العجز في الميزان التجاري بقي راسخاً في حدود (١٩٦٨) مليون دولار، في حين بلغ عجز الموازنة العامة (٢٨٦.٦) مليون دولار للمدة نفسها.

كما استمرت العجزات في العناصر المكونة لميزان المدفوعات في تونس، إذ لم تتمكن سياسات الإصلاح حتى من تجاوز حالة العجز المزمن في ميزان الحساب الجاري والذي بلغ (٦٧٩.٥) مليون دولار كمتوسط للمدة ١٩٩٥ - ٢٠٠٤، فضلاً عن عجز الميزان التجاري الذي بلغ (٢١٧٤.٣) مليون دولار، وعجز الموازنة العامة (٥٠٥.٤) مليون دولار للمدة نفسها.

١٧. لقد آلت سياسات الإصلاح الاقتصادي إلى زيادة الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي بدلاً من تخفيض هذا الاعتماد، رغم انسحاب الدولة أو تقليص دورها في العديد من المجالات ذات العلاقة بالحاجات الأساسية للمجتمع. وأن ما تمخض عن زيادة الاعتماد المالي على الخارج من آثار اقتصادية وتشوهات في هياكل الإنتاج المحلية، قد انعكس على الجوانب الاجتماعية في ظل ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وزيادة حدة التفاوت في مستويات الدخل، وما تولد من أعباء عن التحويلات الصافية من الموارد المالية إلى الخارج، والتي ساهمت في إضعاف قدرة اقتصادات الإصلاح العربية على بلوغ حالة الاعتماد الذاتي والحد من التبعية. ومن ثم استمرار عجز هذه الاقتصادات عن تدبير الموارد المحلية

اللازمة لإدامة وتطوير سياسات التنمية الوطنية والإنفاق على الدعم اللازم لتوفير السلع والخدمات الأساسية التي تحتاجها الفئات الاجتماعية الفقيرة وذات الدخل المحدودة.